اخبار

كريستون مينون
KRESTON MENON

أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٥ العدد ٧١

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال زيارته لمركز دبي للسلع المتعددة (DMCC)، حيث قام سموه بجولة تفقدية في بورصة دبي للماس، برفقة معالي عمر بن سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد، ومعالي أحمد بن سليم، الرئيس التنفيذي الأول والمدير التنفيذي لمركز دبي للسلع المتعددة.

مقال الضيف

معالي أحمد بن سليم

الرئيس التنفيذي الأول
والمدير التنفيذي لمركز دبي للسلع المتعددة

مركز دبي للسلع المتعددة: جسر يربط بين التجارة والتكنولوجيا ورأس المال

مقال الضيف

ديفيد سميث

مدير الجودة والمعايير المهنية
كريستون جلوبال

بناء الثقة من خلال الجودة

KRESTON GLOBAL

راجو مينون

الرئيس التنفيذي والشريك الإداري – كريستون مينون

ثورة الذكاء الاصطناعي في التدقيق والتمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة: من الامتثال إلى الذكاء الاستراتيجي

أنمول راثي

مدير الضرائب غير المباشرة
كريستون مينون

الفوترة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة: عصر جديد من الامتثال الضريبي الرقمي

كلمة رئيس التحرير

راجو مينون

من المثير للاهتمام أن نرى أن التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة قد حققت نمواً بنسبة ٢٤٪ على أساس سنوي، وهو ما يعادل ١٤ ضعف المعدل العالمي. فقد أكد معالي محمد القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء، أنه خلال السنوات العشر المقبلة من المتوقع أن ترتفع التجارة الخارجية غير النفطية من السلع والخدمات من ٢٧ تريليون درهم إماراتي إلى ما يزيد على ٦٨ تريليون درهم إماراتي.

كما حافظ اقتصاد دبي على زخمه التصاعدي القوي في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، متجاوزاً التوقعات، ومؤكداً مكانته كواحد من أكثر الاقتصادات الحضرية تنافسية وحيوية في العالم. فقد حقق إجمالي الناتج المحلي للإمارة نمواً بنسبة ٤,٤٪ ليصل إلى ٢٤١ مليار درهم إماراتي خلال الأشهر الستة الأولى من العام، بينما سجل الربع الثاني وحده زيادة بنسبة ٤,٧٪ ليصل إلى ١٢٢ مليار درهم إماراتي.

يشرفنا أن يشاركنا سعادة أحمد بن سليم، الرئيس التنفيذي الأول والمدير التنفيذي لمركز دبي للسلع المتعددة، رؤيته من خلال مقال الضيف في هذا العدد بعنوان "مركز دبي للسلع المتعددة: ربط التجارة والتكنولوجيا ورأس المال"، حيث يشير إلى أن مركز دبي للسلع المتعددة، من خلال تعميق عمله في مجالات السلع والتكنولوجيا والتمويل، سيبني منظومات عمل مستقبلية. والهدف هو ترسيخ مكانة مركز دبي للسلع المتعددة كأكثر منطقة أعمال ترابطاً في العالم، وكذلك الحفاظ على مكانة دبي في قلب التجارة العالمية.

نرى اليوم في جميع أنحاء العالم أن الدول تتسابق لتسخير قوة الذكاء الاصطناعي – ليس كتجربة مستقبلية، بل كمحرك معاصر للنمو والكفاءة والتنافسية. إذ يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل كيفية عمل الحكومات، وكيفية اتخاذ الشركات للقرارات، وكيفية خلق المجتمعات للقيمة.

الجودة والنزاهة مبدآن أساسيان يدعمان الثقة في أي مهنة حول العالم. ومع ذلك، يجب أن يتطور تطبيقهما باستمرار لتلبية تغير توقعات أصحاب المصلحة، واحتياجات الشركات، والبيئة الديناميكية التي تعمل فيها. يتحدث ديفيد سميث، مدير الجودة والمعايير المهنية في كريستون جلوبال، عن كيفية ضمان الشركات الأعضاء في كريستون، من خلال تطبيق مبدأ "التمكين بالتكنولوجيا، ولكن بقيادة العنصر البشري"، استخدام الموارد المناسبة بالطريقة الصحيحة عند تقديم الخدمات دون المساس بالقيم الأساسية للجودة والنزاهة والاحترافية.

ومع استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في فتح آفاق جديدة في التجارة والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي، من الواضح أن المستقبل هو ملك من يتبنى الإبتكار ويقود التغيير. آمل أن يلهمكم هذا العدد ليس فقط لمتابعة هذه التطورات المثيرة، ولكن أيضاً للمشاركة بشكل فعال في تشكيلها – دفع النمو، تشجيع الابتكار، وتعزيز دور الدولة كمركز عالمي للتجارة والمشاريع.

كريستون مينون - نحتفل بكم ٢٠٢٥

في كريستون مينون، يعتبر فريقنا في صميم كل إنجاز نحققه. ومؤخراً، اجتمعنا للاحتفال بأفراد فريقنا في مناسبة خاصة بعنوان "نحتفل بكم"، تميزت بتقديم جوائز الخدمة، وجوائز الأداء المتميز، وجوائز رئيس مجلس الإدارة، تقديراً لجهودهم وإنجازاتهم الرائعة.

كانت هذه الفعالية فرصة لتذكيرنا بأن كل عضو في فريقنا يُساهم بدور فاعل في رحلتنا نحو تقديم خدمة استثنائية لعملائنا الكرام.

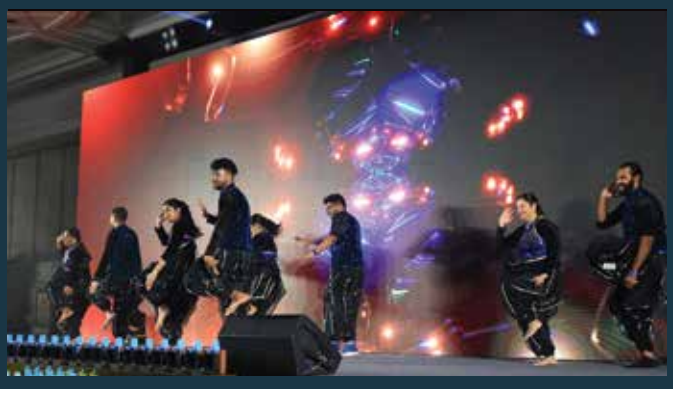

مركز دبي للسلع المتعددة: جسر يربط بين التجارة والتكنولوجيا ورأس المال

معالي أحمد بن سليم
الرئيس التنفيذي الأول والمدير التنفيذي لمركز دبي للسلع المتعددة
executivechairman@dmcc.ae

لطالما اعتمدت دبي على موقعها الجغرافي وروح التجديد التي تميزها. فبعد أن لجأت إلى الغوص بحثاً عن اللؤلؤ، أصبحت اليوم من أبرز المراكز العالمية للتجارة والابتكار، وكان المحرك الدائم لها هو الترابط والتكامل بين السلع والأفكار ورأس المال.

يُعدّ مركز دبي للسلع المتعددة محور الالتقاء الذي تتقاطع عنده هذه التدفقات.

على مدى أكثر من عقدين، شهدنا نمواً موازياً لمسيرة دبي، لنصبح مركزاً استراتيجيا للتجارة وريادة الأعمال. واليوم، يضم مجتمع الأعمال لدينا أكثر من ٢٦ ألف شركة من ١٨٠ دولة تتخذ من مركز دبي للسلع المتعددة مقراً لأعمالها. ويسهم المركز بأكثر من ١٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دبي و٧٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. ومن أبراج بحيرات جميرا إلى أبتاون دبي، يشكل مجتمعنا وجهة مفضلة للشركات العالمية، والمشروعات الناشئة، ورواد الأعمال على اختلافهم.

يُجسّد هذا النمو الرؤية الأوسع لدولة الإمارات، القائمة على تنويع مصادر الاقتصاد، وتعزيز التنافسية في مجالات الابتكار، وترسيخ موقعها كمحور رئيسي في ممرات التجارة العالمية الجديدة. ومع توقيع إتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي تمتد من الهند وصولاً إلى إندونيسيا، تتسع آفاق دبي وتزداد سرعتها في الوصول إلى أسواق جديدة حول العالم.

السلع: الركيزة الأساسية لنا

رغم التحولات الجارية في مشهد التجارة العالمية، تبقى الثوابت قائمة، فالسلع ما زالت المحرك الأهم للأسواق. وقد انطلقت مسيرتنا من هذا القطاع، الذي لا يزال يشكّل جوهر هويتنا ونقطة انطلاقنا نحو النمو.

تعمل ضمن منظومتنا للذهب والمعادن الثمينة أكثر من ١,٥٠٠ شركة، مدعومة بأسواق ومنصات تسوية مصممة لتداولات عالية الكفاءة والثقة. أما بورصة دبي للماس، وهي أكبر منشأة للمناقصات في العالم، فتربط أكثر من ١,٣٦٥ شركة ضمن سلسلة القيمة للأحجار الثمينة، بدءاً من عمليات التعدين، مروراً بالتقطيع والصقل، ووصولاً إلى التجارة والتوزيع.

يشهد قطاع الطاقة بدوره تحولاً مستمراً، إذ تضم منظومتنا أكثر من ٣,٦٠٠ شركة في مجالات الهيدروكربونات والطاقة

المتجددة، ما يعكس دعمنا لمنظومة طاقة متنوعة ومستدامة.

وفي مجال السلع الزراعية، يتعامل مركزا القهوة والشاي التابعان لنا مع آلاف الأطنان سنوياً، ليشكلا حلقة وصل بين المنتجين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمشترين في أوروبا ودول الخليج. كما أن إنشاء مركزين جديدين للعسل والزعفران سيوسع من هذا النفوذ ويعزز انتشارنا عالمياً.

التكنولوجيا: رسم معالم بنية التجارة المستقبلية

رغم أن السلع تشكل أساس وجودنا، إلا أن التكنولوجيا هي التي تحدد مستقبلنا القادم. فالعالم الجديد للتجارة سيُبنى على التحول الرقمي، ونحن بصدد إنشاء البنية التحتية اللازمة لدعمه وتمكينه.

تضم منظومتنا التكنولوجية أكثر من ٣,٤٠٠ شركة، بدءاً من المتداولين الخوارزميين ومطوري العوالم الافتراضية وصولاً إلى مختبرات الذكاء الاصطناعي للشركات. ويستضيف مركز الكريبتو التابع لنا أكثر من ٧٠٠ شركة متخصصة في البلوك تشين والأصول الرقمية، بينما يضم مركز الألعاب أكثر من ١٤٠ مطوراً واستوديو للألعاب الإلكترونية. كما يضم مركز الذكاء الاصطناعي التابع لنا أكثر من ١٢٠ فريقاً يعملون على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات اللوجستيات والتمويل وسلاسل الإمداد.

ما يجمع بين هذه الشركات ليس القطاع الذي تنتمي إليه، بل اتجاهها نحو المستقبل: من العالم المادي إلى الرقمي، ومن الثابت إلى القابل للبرمجة. ودورنا هو ضمان أن تكون هذه التدفقات مبنية على نفس مستوى الثقة والبنية التحتية والتكامل التشغيلي الذي يقوم عليه سوق السلع العالمي.

التمويل: تحويل التجارة إلى رأس مال

التجارة والتكنولوجيا تحتاجان إلى رأس المال للنمو والتوسع، ويشكّل التمويل النسيج الرابط بينهما.

يضم مجتمعنا اليوم نحو ١,٧٠٠ شركة متخصصة في قطاعات البنوك والاستثمار والتكنولوجيا المالية. وتعالج بورصة دبي للذهب والسلع أكثر من مليون عقد سنوياً، موفرةً أدوات للتحوط والسيولة للأسواق العالمية. بينما سجّلت منصة تريدفلو في العام الماضي ما قيمته ١,٤ تريليون درهم في معاملات التمويل الإسلامي، مما يتيح تقديم قروض متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومدعومة بالأصول على نطاق واسع.

تمتد هذه البنية أيضاً إلى العالم الرقمي. فمن خلال شراكتنا مع هيئة تنظيم الأصول الافتراضية في دبي (VARA)، نعمل على تطوير إطار عمل للسلع المرمّزة، لنقوم بنقل الأصول المادية مثل الذهب والماس إلى البلوك تشين. وستختبر هذه المشاريع التجريبية نماذج السوق والتنظيم لرموز قابلة للتداول بشكل آمن، مع هدف طويل المدى يتمثل في دمج الأصول الحقيقية في الأسواق المؤسسية.

نقوم الآن بتقنين ما بدأ يتشكل بالفعل: مركز مالي متكامل يجمع بين رأس المال المنظم، والأصول الرقمية، وتمويل التجارة، والتكنولوجيا المالية على منصة واحدة. وبالارتكاز على مركز إدارة الثروات التابع لنا، ودار مقاصة خاضعة للرقابة والتنظيم، وإمكانية الوصول إلى محاكم القانون العام، لا نهدف إلى تكرار ما تقدمه مناطق أخرى، بل نسعى إلى ربط التدفقات التي تمر بالفعل عبر دبي.

العقد القادم

الفصل القادم في مسيرتنا هو الأكثر طموحاً على الإطلاق. فبينما نوسع نطاق أعمالنا في مجالات السلع والتكنولوجيا والتمويل، سنعمل على بناء أنظمة بيئية قادرة على استشراف المستقبل وتعزيز دور دبي كمنصة موثوقة للنمو. ومن خلال هذا النهج، سنعزز مكانتنا كأكثر المناطق التجارية ترابطاً على مستوى العالم، ونضمن تكريس مكانة دبي في قلب حركة التجارة العالمية النابض.

ديفيد سميث
مدير الجودة والمعايير المهنية - كريستون جلوبال
david@kreston.com

الجودة والنزاهة مبدآن أساسيان يُطبّقان في جميع أنحاء العالم عندما تكون المهنة مبنية على أساس الثقة. مع ذلك، يجب أن يتكيّف تطبيق هذين المبدأين باستمرار ليتماشى مع تغيُّر توقعات أصحاب المصلحة، وطبيعة الأعمال، والعالم الذي تعمل فيه شركاتنا المتخصصة بالخدمات المهنية.

لذا، في وقت يشهد فيه العالم تغييرات كبيرة على إثر دخول التقنيات الناشئة، وحيث تواجه طرق التجارة الخارجية تحديات وفرص متعددة، في مناطق عدة مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، وحيث نشهد وتيرة عالية من التحوّل والإصلاح، يجب علينا أن نحرص على ضمان استمرارية تطورنا لتقديم خدمات عالية الجودة وقيّمة لعملائنا من دون إغفال احترام مبادئنا الأساسية.

التحسين المستمر في عالم متغير

على مدار العقد الماضي، تغير مشهد التدقيق والخدمات المهنية العالمي بشكل جذري، فظهرت الحاجة إلى تبني نهج استباقي لإدارة الجودة وتحسينها بشكل مستمر.

تلتزم جميع الشركات الأعضاء في كريستون جلوبال باعتماد معايير إدارة الجودة المعترف بها عالميا (ISQM1)، والتي تساعد على ضمان وجود أساس مشترك في طريقة إدارة المخاطر. هذا الالتزام، حتى في الولايات القضائية التي لا تشترط اعتمادها بعد، إلى جانب برامج مراقبة الجودة المنسقة المحلية والعالمية، يساعد شركاتنا على ترسيخ ثقافة التحسين المستمر لجميع الخدمات المقدمة من قبلنا.

يعمل عملاؤنا مع شركات يثقون بها، وتحترم الجهات التنظيمية الشركات الاستباقية. هذا الفهم والالتزام بالجودة في جميع شركاتنا الأعضاء يساعد في بناء علاقاتنا وأعمالنا على أسس متينة.

نعتمد على التكنولوجيا، ولكن يقودها البشر

نحن ندرك أن طريقة تطبيق التكنولوجيا في الأعمال، وطرق إدارة المخاطر المرتبطة بها، لها تأثير كبير على جودة منتجات أو خدمات الشركة. وهذا يخلق فرصا جديدة للعمل مع العملاء في مجالات تتعلق باستخدامهم للتكنولوجيا، بالإضافة إلى دفع عجلة الابتكار في طريقة تصميمنا وتقديمنا للخدمات للعملاء الحاليين.

ومن خلال تطبيق مبدأ الاعتماد على التكنولوجيا، ولكن يقودها البشر، نضمن استخدام فرقنا للموارد المناسبة بالطريقة الصحيحة عند تقديم خدماتنا، وهذا يشمل تمكين الفرق من الحفاظ على موثوقيتها، إلى جانب ضمان حيازتها للأدوات والتقنيات المناسبة، ولكن مع الاستمرار في قيادة العلاقات وتقديم الخدمات.

محركات التغيير التنظيمية المُحسّنة

تشهد الأنظمة التنظيمية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا تطورا سريعا، الأمر الذي يعزز الرقابة، ويؤسس هيئات محلية لوضع المعايير، ويدفع إلى تبني أطر عمل دولية. تعمل شركاتنا وفقا للوائح المحلية والدولية، مما يضمن الاتساق في الجودة والاستقلالية.

بالنسبة لمهام التدقيق، يشمل ذلك الامتثال للمعايير الدولية للتدقيق، والتي تستمر في التطور بناءً على الملاحظات التنظيمية العالمية وأفضل الممارسات. وقد أدت التغييرات الأخيرة في معايير التدقيق إلى تحسينات في النهج الذي نتبعه في إجراء عمليات تدقيق المجموعات. وهذا يؤدي إلى قدر أكبر من التعاون مع إدارة المجموعة والشركات التابعة، ومدققي المجموعة الآخرين، علاوة على نهج مُركّز لمعالجة مخاطر الأخطاء الجوهرية للمساعدة في التحسين المستمر للعمل المنجز في هذه الأنواع من المهام.

العمل مع العملاء للمساعدة في تحديد الجودة

هناك العديد من العوامل التي تغير طريقة عمل شركات الخدمات المهنية، وهنا يتجلى أهمية تعاون العملاء كعامل تمكين أساسي لتقديم خدمات عالية الجودة. ومع تغير البيئات التنظيمية، والتحسينات المستمرة، ونضج تبني التكنولوجيا، نرى أن كل هذا يمكن أن يؤثر على كيفية تبلور هذا التعاون.

نلاحظ، في العديد من شركاتنا، تغيرا في نوع وطبيعة وتوقيت طلبات المعلومات. غالبا ما يكون ذلك على شكل طلبات معلومات أكثر تنظيما وأبكر مما كان عليه الحال سابقا، مما يساعد فرقنا على التخطيط بشكل استباقي، وتركيز العمل، وزيادة قيمة العمل المنجز.

في كثير من الحالات، نلاحظ ورود طلبات للحصول على مجموعات بيانات خام كاملة، وذلك لتعزيز عمق العمل والاختبار، بدلاً من ميزان المراجعة وبعض العناصر المختارة، مما يعكس قدرة الفرق على الوصول إلى أدوات قادرة بشكل أفضل على إجراء اختبارات أوسع نطاقا لدعم نتائج عالية الجودة.

لهذا الأمر آثار عملية. فالعملاء الذين يطابقون البيانات ويعدّونها على مدار العام، والذين يستخدمون أنظمة قادرة على تصدير بيانات نظيفة ومتسقة، غالبا ما يستفيدون من عمليات تواصل سلسة، وتسليم أسرع، وقيمة إجمالية أكبر. أما أولئك الذين يعتمدون على المعلومات اليدوية أو المتأخرة فقد يجدون العملية أكثر تعقيدا، حيث تحتاج الفرق ذات الصلة إلى بذل المزيد من الجهد لتلبية المعايير اللازمة.

التصرف الصحيح في ظل عدم وجود مراقبة

تساعد أطر الجودة الثابتة في الحفاظ على الثقة في عملنا، حيث تتبع الثقة الحقيقية من العمل بنزاهة. من المهم أن تتصرف فرقنا بالشكل الصحيح في ظل عدم وجود مراقبة من أحد.

في هذا السياق، تلتزم الشركات الأعضاء في Kreston Global بتطبيق سياسات تلتزم بمدونة أخلاقيات معترف بها عالميا (مدونة IESBA). يساعدنا هذا الأمر في الحفاظ على ثقافة أخلاقية ثابتة عبر مختلف السلطات القضائية، وبالنسبة للشركات الفردية، يساعد ذلك في دعم اتخاذ القرارات الصائبة في المواقف الصعبة.

يجب أن يواكب النمو حوكمة قوية وقيادة أخلاقية. فالشركات المعروفة باستقلاليتها وسرّيتها وإنصافها تبني سمعة طيبة تدعم النجاح على المدى الطويل.

التعاون عامل حاسم

قليلة هي المناطق في العالم التي تُجسّد وتيرة التغيير بوضوح كما تجسّده منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. فالتنويع الاقتصادي، والاستثمار في البنية التحتية، والإصلاح التنظيمي، والتحول الرقمي.. كل ذلك يعيد تعريف آلية عمل الشركات، مع قيام الحكومات بتعزيز متطلبات الشفافية، وإعداد تقارير الاستدامة، وحوكمة الشركات.

إنّ إدخال ضريبة الشركات، والإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، ومتطلبات إعداد التقارير الرقمية في كلتا المنطقتين، يتيح فرصا وتحديات جديدة، وتعمل الشركات على إعادة تقييم بياناتها وأنظمتها وضوابطها لتلبية معايير أعلى من الدقة والمساءلة.

وبينما ندرس طريقة نمو أعمالنا مستقبلاً بالتزامن مع الإصلاحات الإقليمية والعالمية، فإن وعدنا لعملائنا في جميع أنحاء العالم ثابت: مواصلة بناء الثقة من خلال الجودة. إن تعزيز الجودة من خلال التحسين المستمر هي عملية متواصلة لا تنتهي أبدا، وكذلك الحال التزامنا بالتعاون.

التزامنا بالتعاون داخل شركاتنا، وعبر شبكة شركات كريستون، ومع عملائنا، هو ما يضمن الجمع بين الخبرة المحلية والمعايير العالمية. بالعمل معا، نضمن قدرة شركاتنا على المنافسة ليس فقط من حيث الحجم، بل أيضا من حيث الكفاءة والاتساق والثقة.

ثورة الذكاء الاصطناعي
في التدقيق والتمويل في دولة الإمارات العربية المتحدة:
من الامتثال إلى الذكاء الاستراتيجي

راجو مينون
الرئيس التنفيذي والشريك الإداري
كريستون مينون

أمضيتُ ثلاثة عقود في مجال المالية، ويمكنني القول إن ما يحدث حاليا في دولة الإمارات العربية المتحدة يختلف تماما عن أي شيء رأيناه من قبل. فالذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة إضافية في حقيبة المدقق، بل أصبح مصدر تغيير جذري في معنى العمل في المجال المالي.

عندما تتوافق السياسات مع الإمكانيات

في أبريل من هذا العام، حدث أمرٌ لافت. وافق مجلس الوزراء الإماراتي على أول منظومة ذكية تشريعية في العالم مدعومة بالذكاء الاصطناعي. لا يتعلق الأمر برقمنة النماذج، بل بإنشاء نظام يراقب تأثير القوانين على اقتصادنا آنيا، وقادر على تسريع العملية التشريعية بأكملها بنسبة تصل إلى ٧٠٪. فكّروا فيما يعنيه ذلك لنا نحن القائمين على إدارة الامتثال. فالتغييرات التنظيمية التي كانت تتطلب أسابيع من المراجعة اليدوية أصبحت الآن تتكيف تلقائيا.

بدأت هذه الرؤية في عام ٢٠١٧ عندما أصبحنا أول دولة تُعيّن وزيرا للذكاء الاصطناعي. ووفقا لاستراتيجية دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١، نهدف إلى خفض التكاليف الحكومية بنسبة ٥٠٪ مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٥٪. هذه ليست أرقاما طموحة، بل هي دافع حقيقي للاستثمارات في البنية التحتية ووضوح في البنية التنظيمية يتيح لنا التحرك بسرعة.

إن إنشاء مجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة في يناير ٢٠٢٤ يرسل رسالة واضحة: هذا الالتزام يأتي من القمة. وبالنسبة للمتخصصين الماليين فإن هذا الأمر مهم للغاية، لأننا لا نجري التجارب في فراغ تنظيمي. لدينا دعم.

ما أراه في الميدان

تجوّل في أي مؤسسة مالية كبرى في دبي اليوم، وستلاحظ شيئا مختلفا. فرق العمل أصغر، لكنها تنجز أكثر. تلتقط خوارزميات التعلم الآلي الخلل في البيانات المالية بدقة تصل إلى ٩٥٪، وتحدد المشاكل التي قد يغفل عنها حتى أكثر المراجعين اجتهادا من البشر بعد ساعات من العمل. أما عمليات تدقيق الامتثال التي كانت تستغرق أشهر في السابق أصبحت تنجز الآن في وقت أقل بنسبة ٤٠٪، مع نتائج أفضل.

انظر إلى بنك الإمارات دبي الوطني. وفقاً لتحليل ماكينزي

الصادر في أكتوبر ٢٠٢٤، فقد قاموا ببناء أكثر من ١٠٠ نموذج ذكاء اصطناعي مع فريق مكون من أكثر من ٧٠ متخصصاً، مستهدفين تحقيق عائد يتراوح بين خمسة وسبعة أضعاف من استثماراتهم في الذكاء الاصطناعي. كما نشروا أداة قانونية داخلية تجيب على الاستفسارات التنظيمية فوراً، حيث كان هذا النوع من العمل يستغرق ساعات من وقت كبار المستشارين القانونيين. وقد وفر أحد البنوك الإقليمية ١,٢ مليون درهم إماراتي سنوياً بعد تطبيق نظام كشف الاحتيال بالذكاء الاصطناعي، مما قلل من الإيجابيات الكاذبة بنسبة ٤٠٪.

لم تعد هذه مشاريع تجريبية. هكذا يُنجز العمل اليوم.

المجالات الثلاثة التي يُغير فيها الذكاء الاصطناعي كل شيء أولاً، معالجة المستندات. كانت بيئتنا متعددة اللغات تمثل كابوساً في مجال توحيد المعايير. أما الآن، بإمكان الذكاء

الاصطناعي استخلاص البيانات من الفواتير والعقود والبيانات باللغتين العربية والإنجليزية ولغات أخرى متعددة، في غضون دقائق معدودة. ويقوم المدققون المبتدئون، الذين قضوا أياماً في هذا العمل، بتحليل التوجهات وتقديم المشورة للعملاء.

ثانياً، المخاطر تنبؤية وليس تفاعلية. نحن نتعامل مع ضريبة القيمة المضافة، ولوائح الأنشطة الاقتصادية الواقعية، وضريبة الشركات الجديدة بنسبة ٩٪ على الأرباح التي تزيد عن ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي. ترصد نماذج الذكاء الاصطناعي مشاكل الامتثال قبل أن تتحول إلى مشاكل تنظيمية. وتتطلب إرشادات المصرف المركزي من المؤسسات المالية أن يكون هناك شفافية ورقابة بشرية في أنظمة الذكاء الاصطناعي، وقد توصل الرواد في عملنا إلى كيفية توفير كليهما.

ثالثاً، المراقبة المستمرة بدل التسابق في اللحظات الأخيرة. تتلقى فرق المالية تنبيهات فورية حول أي خلل في الإنفاق، ومشاكل في التدفق النقدي، ومخالفات الموردين. وعملية الإغلاق التي كانت تستغرق أسبوعا وتتسبب بإغلاق أقسام بأكملها، باتت تتم الآن بهدوء في الخلفية أثناء العمل، وطوال الوقت.

البنية التحتية تُحدث الفرق

في جيتكس ٢٠٢٤، أطلق جهاز الرقابة المالية في دبي ثلاث خدمات رقمية تبين مسار التدقيق الحكومي. إذ تقدم منصة "المؤشر" رؤى مباشرة مستمدة من أنشطة التدقيق في جميع الجهات الحكومية، وتتيح الإبلاغ الفوري عن المخالفات المالية. والأمر لا يتعلق هنا باكتشاف المشاكل بعد وقوعها، بل بالحفاظ على الجاهزية بشكل مستمر.

كان من الممكن أن يكون التحول إلى الفوترة الإلكترونية وأنظمة الضرائب الرقمية أمراً مُرهقاً. لكن بدلاً من ذلك، نرى منصات الذكاء الاصطناعي الآن قادرة على تسوية المعاملات، والتحقق من صحة تصنيفات ضريبة القيمة المضافة، والإبلاغ عن المشاكل قبل تقديمها. وانتقل تدقيق الامتثال من كونه عمليات فصلية إلى أنظمة تعمل باستمرار.

الجانب الإنساني يزداد أهمية

إليكم ما يثير الدهشة: لم يقلل الذكاء الاصطناعي من أهمية المتخصصين الماليين، بل زاد من أهميتنا، ولكن بطرق مختلفة. من الواضح أن المعرفة التقنية لا تزال مهمة. لكننا الآن نفسر رؤى الذكاء الاصطناعي، ونتحدى الافتراضات الخوارزمية، ونترجم النتائج إلى استراتيجيات.

لقد أرسى ميثاق الإمارات العربية المتحدة لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، الذي أطلق في يوليو ٢٠٢٤، ١٢ مبدأ لحماية حقوق المجتمع مع تمكين الابتكار. ينوه إطار العمل هذا إلى شيء بالغ الأهمية: بينما يتولى الذكاء الاصطناعي مسؤولية الامتثال الروتيني، يركز البشر على القرارات التي تتطلب الخبرة والأخلاقيات والتفكير الاستراتيجي. وهنا تكمن القيمة الحقيقية.

رحلة الإمارات العربية المتحدة نحو التحول في مجال الذكاء الاصطناعي

01 تهدف الإمارات العربية المتحدة إلى خفض التكاليف الحكومية، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة خبرة خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٣١.

02 يتحقق التأثير الحقيقي على مستوى المؤسسات من خلال تطبيق البنوك الإقليمية لنماذج الذكاء الاصطناعي وتحقيق خفض كبير في التكاليف.

03 تم إطلاق ميثاق الإمارات العربية المتحدة لتطوير الذكاء الاصطناعي، الذي يضع مبادئ تطوير الذكاء الاصطناعي واعتماده.

04 تم اعتماد أول منظومة ذكية تشريعية في العالم مدعومة بالذكاء الاصطناعي، تعمل على تحسين العمليات التشريعية واكتشاف أي خلل.

05 أصبحت الإمارات العربية المتحدة أول دولة تعيّن وزيراً للذكاء الاصطناعي، معلنة بذلك بداية رحلتها في هذا المجال.

إلى أين نتجه؟

أظهر بحث إقليمي أن ٤٩٪ من المؤسسات الإماراتية تطبق الذكاء الاصطناعي بنشاط في الوظائف المالية، مقارنة بـ ٣٥٪ فقط عالمياً. نحن لسنا في الطليعة فحسب، بل قادرون على تحديد ما هو ممكن. إن هدف الحكومة المتمثل في ضمان امتلاك واحد من كل ثلاثة خريجين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) خبرة في الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٣١، يعني أن هذه الميزة تتراكم بمرور الوقت.

لقد تابعتُ ما يكفي من التحولات التكنولوجية لأُدرك أن هذا التحول مختلف. فالشركات التي تعامل الذكاء الاصطناعي كمشروع جانبي تجريبي ستقضي السنوات الخمس المقبلة وهي تلهث للحاق بمنافسيها الذين تبنوه نهجا حاسما. الأطر التنظيمية تدعم الابتكار. البنية التحتية موجودة. والمواهب قادمة.

السؤال الوحيد هو: هل أنت مستعد لقيادة هذا التحول أم أنك تكتفي بانتظاره؟ الأدوات فعّالة. بيئة السياسات تشجع على تبني هذه المبادرات. النجاح يعتمد على القيادة■

الفوترة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة: عصر جديد من الامتثال الضريبي الرقمي

أنمول راثي
مدير الضرائب غير المباشرة
كريستون مينون

anmol@krestonmenon.com

١. مقدمة عن إطار عمل الفوترة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة

تنطلق دولة الإمارات العربية المتحدة في رحلة تحولية في مجال إدارة الضرائب من خلال إطلاق نظام فوترة إلكترونية على مستوى الدولة. تهدف هذه المبادرة، التي تقودها وزارة المالية والهيئة الاتحادية للضرائب، إلى رقمنة إصدار وتبادل وتخزين الفواتير بصيغة إلكترونية منظمة. ويرد الأساس القانوني لهذا الإصلاح في القرارين الوزاريين رقم ٢٤٣ و٢٤٤ لعام ٢٠٢٥، اللذين يحددان نطاق الفوترة الإلكترونية والتزاماتها وتطبيقها التدريجي في جميع أنحاء الدولة.

وبموجب هذا النظام، لا تقتصر الفاتورة الإلكترونية على مجرد نسخة ممسوحة ضوئياً أو ملف PDF؛ بل هو مستند قابل للقراءة آلياً – عادةً بصيغة XML أو UBL – يُرسل عبر مزودي خدمات معتمدين باستخدام شبكة Peppol. الهدف هو تعزيز الشفافية، والحد من الاحتيال، وتبسيط الامتثال لضريبة القيمة المضافة. يُطبق النظام على جميع الكيانات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة التي تُجري معاملات بين الشركات (B2B) وبين الشركات والحكومة (B2G).

مع ذلك، تستثنى بعض المعاملات من نطاق الفوترة الإلكترونية.. وتشمل:

• المعاملات التي تُجريها الجهات الحكومية بصفة سيادية.

• خدمات النقل الدولي للركاب بتذاكر إلكترونية وأي خدمات طيران إضافية مرتبطة بها.

• خدمات النقل الدولي التي تقدمها شركات الطيران، في حالة إصدار بوليصة شحن جوي لهذه الخدمات، وتكون مُستثناة مؤقتاً لمدة ٢٤ شهراً.

• الخدمات المالية المعفاة أو الخاضعة لنسبة الصفر بموجب قانون ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

• المعاملات بين الشركات والمستهلكين (B2C)، والتي لا تشملها حالياً الفوترة الإلزامية.

٢. الجدول الزمني للتنفيذ ومتطلبات الامتثال

تم تصميم نظام الفوترة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة ليطبق بشكل تدريجي، مما يتيح للشركات متسعاً من الوقت للاستعداد. وسيبدأ برنامج تجريبي طوعي في ١ يوليو ٢٠٢٦ للجهات التي تستوفي المتطلبات الفنية المسبقة. وسيتبع ذلك الامتثال الإلزامي على مراحل بناءً على حجم وطبيعة الشركة:

• يجب على الشركات التي تبلغ إيراداتها السنوية ٥٠ مليون درهم إماراتي أو أكثر تعيين مزود خدمة معتمد (ASP) بحلول ٣١ يوليو ٢٠٢٦، والبدء في إصدار الفواتير الإلكترونية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٧.

• يجب على الشركات الأخرى التي تقل إيراداتها عن ٥٠ مليون درهم إماراتي تعيين مزود خدمة معتمد (ASP) بحلول ٣١ مارس ٢٠٢٧، والامتثال بحلول ١ يوليو ٢٠٢٧.

• من المتوقع أن تمتثل الجهات الحكومية بحلول ١ أكتوبر ٢٠٢٧.

يجب إصدار جميع الفواتير الإلكترونية في غضون ١٤ يوماً من تاريخ المعاملة الخاضعة للضريبة، وحفظها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. يتعين على الشركات إبلاغ الهيئة الاتحادية للضرائب عن الفواتير والإشعارات الدائنة من خلال مزودي الخدمة المعتمدين لديها. كما يسمح النظام بالفوترة الذاتية والفوترة عن طريق الوكيل، بالنيابة عن الموكل، شريطة أن يكون كلا الطرفين مسجلين في ضريبة القيمة المضافة.

٣. الفوائد والمزايا الاستراتيجية للفوترة الإلكترونية

يقدم التحول إلى الفوترة الإلكترونية فوائد جمة للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. أولاً وقبل كل شيء، يعزز كفاءة العمليات من خلال أتمتة إنشاء الفواتير والتحقق منها وإرسالها. وهذا يقلل من الأخطاء اليدوية، ويسرّع دورات الدفع، ويخفّض التكاليف الإدارية.

علاوة على ذلك، تحسّن الفوترة الإلكترونية الشفافية المالية ودقة البيانات. كما أنها تمكّن الشركات من الاطلاع بشكل آني على معاملاتها، الأمر الذي يمكنها من اتخاذ قرارات أفضل والاستعداد الأمثل للتدقيق. أما البنية الهيكلية للفوترة الإلكترونية فهي تسهّل التكامل السلس مع أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، مما يسمح بالامتثال الآلي وإعداد التقارير.

وهناك ميزة استراتيجية أخرى تكمن في التوافق عبر الحدود. فبفضل اعتماد نظام دولة الإمارات العربية المتحدة على شبكة Peppol، يمكن للشركات تبادل الفواتير مع شركاء دوليين باستخدام نفس المعايير، وهذا يبسّط العمليات التجارية عبر العالم. أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذا يتيح لها فرصاً متساوية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى تقنيات الفوترة المتقدمة بتكلفة معقولة.

٤. تحليل مقارن: نماذج الفوترة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة مقارنة بالنماذج العالمية

على الرغم من أن نظام الفوترة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة طموح وتطلعي، إلا أنه يختلف اختلافاً كبيراً عن النماذج المعتمدة في دول أخرى. لهذا السبب، من المهم للغاية أن تفهم الشركات متعددة الجنسيات والمستشارين هذه الاختلافات.

على سبيل المثال، تستخدم المملكة العربية السعودية نموذج تخليص مركزي ضمن نظامها "فاتورة" FATOORA. يجب تقدم الفواتير إلى هيئة الزكاة والضرائب والجمارك (ZATCA) للتحقق منها في الوقت الفعلي قبل مشاركتها مع المشترين. ويضمن هذا النموذج رقابة صارمة وإشرافاً مباشراً، ولكنه قد يكون أكثر صرامة وتطلباً من الناحية الفنية للشركات.

أما في الهند، يتبع نظام الفوترة الإلكترونية، الذي تديره شبكة ضريبة السلع والخدمات (GSTN)، أيضاً نموذج تخليص. يجب على الشركات إصدار الفواتير من خلال بوابات معتمدة من الحكومة، والتي تُخصص أرقام مرجعية فريدة للفواتير (IRNs) ورموز QR. وعلى الرغم من فعالية النظام في الحد من التهرب الضريبي، إلا أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية التحتية المركزية، وربما ينجم عنه تحديات فيما يتعلق باندماج الشركات الصغيرة.

من جانبه، اعتمد الاتحاد الأوروبي، مهد منصة Peppol، نماذج متنوعة. فبعض البلدان، مثل بلجيكا والدنمارك، تُلزم اعتماد Peppol للمعاملات بين الشركات والحكومات باستخدام إما بوابات مركزية أو نقاط وصول مفتوحة. بينما قامت هولندا وألمانيا بدمج Peppol في أنظمة المشتريات الوطنية الخاصة بهما، مما يضمن سلاسة فوترة القطاع العام.

في المقابل، اختارت الإمارات العربية المتحدة نموذجاً لامركزياً "خماسي الأركان" مبنياً على شبكة Peppol، حيث يتم التحقق من صحة الفواتير وتبادلها من خلال مزودي خدمات معتمدين، وتتلقى الهيئة الاتحادية للضرائب بيانات المعاملات بعد التحقق منها. يوفر هذا النهج مرونة وقابلية توسع أكبر، لا سيما للمعاملات العابرة للحدود، ويتماشى مع معايير التشغيل البيني العالمية.

ما يميز الإمارات العربية المتحدة هو نهجها الهجين: فهو يجمع بين معيار Peppol العالمي وقواعد الامتثال المحلية، مثل اعتماد مزودي الخدمة ASP الإلزامي ومعاجم البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة. وهذا يضمن التوافق الدولي والمواءمة التنظيمية المحلية.

الخلاصة

تمثل مبادرة الفوترة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة علامة فارقة في رحلة التحول الرقمي في الدولة. فمن خلال استبدال أساليب الفوترة التقليدية بنظام موحد وآمن وآلي، تهدف الحكومة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة والامتثال في بيئة الأعمال. تمثل هذه الخطوة فرصة للشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتحديث عملياتها المالية، وخفض التكاليف، ومواكبة أفضل الممارسات العالمية.

مع ذلك، يعتمد النجاح في هذا المجال على الاستعداد في الوقت المناسب، والتخطيط الاستراتيجي، والفهم الواضح للوضع التنظيمي. مع اقتراب مواعيد التنفيذ، يجب على الشركات اتخاذ إجراءات استباقية لضمان انتقال سلس إلى هذا العصر الجديد من الامتثال الضريبي الرقمي. علاوة على ذلك، فإن فهم كيفية مقارنة نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة مع الولايات القضائية الأخرى يمكن أن يساعد الشركات على إدارة عملياتها عبر الحدود بفعالية أكبر، والاستفادة الكاملة من الإمكانات الهائلة للفوترة الإلكترونية.

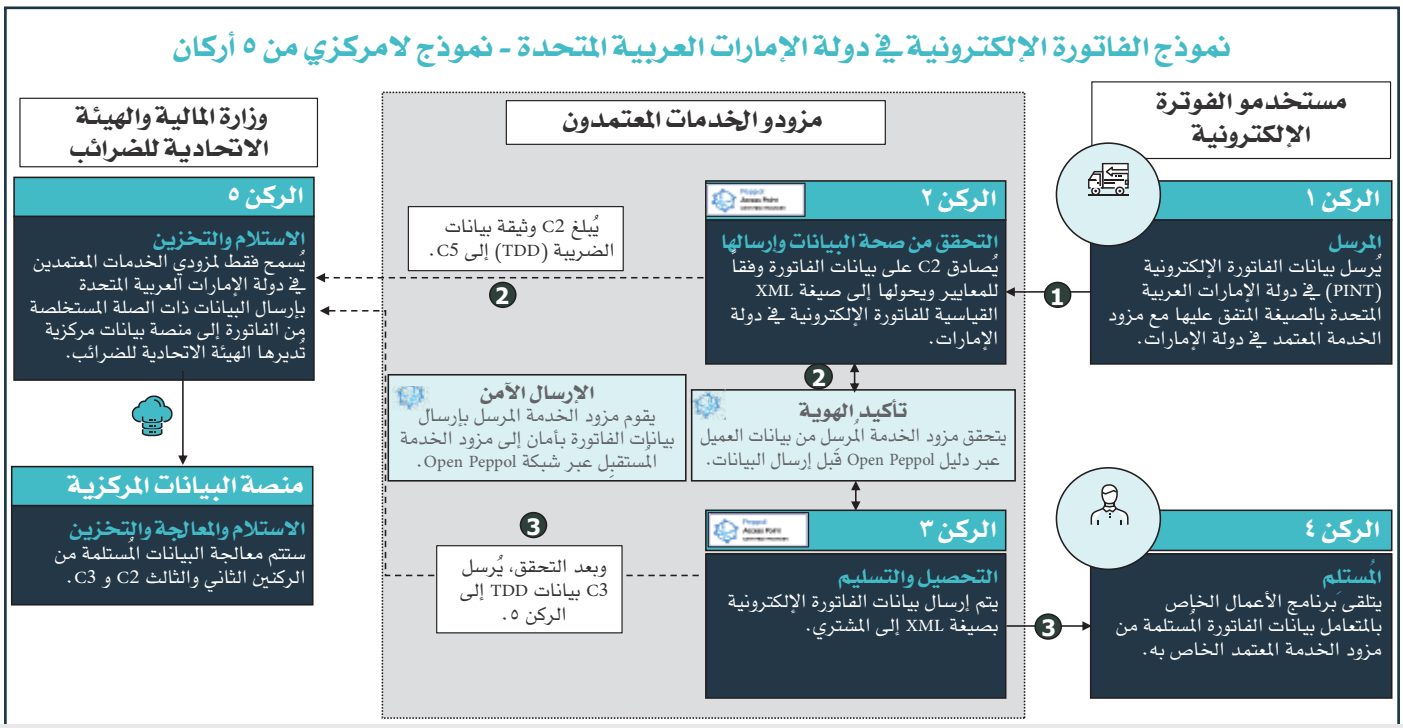

مؤتمر كريستون الشرق الأوسط - مصر ٢٠٢٥

استضافت شركة أحمد ممدوح وشركاه- كريستون مصر، مؤتمر كريستون الشرق الأوسط في شرم الشيخ. جمع المؤتمر وفوداً من جميع أنحاء المنطقة لإجراء مناقشات هادفة، ودراسة آفاق التعاون، والنمو المشترك.

ملحوظة هامة المعلومات الواردة في النشرة تعبر عن آراء شخصية لمحرريها الكرام وليس الرأي الموحد لكريستون مينون لخدمات الشركات.